المبادئ الأساسية للنظام السياسي في الإسلام (دراسة أيدولوجية من وجهة نظر الدكتور وهبة الزحيلي)

The Basic Principles of Political System in Islam

(Ideological Study from Dr. Wahbah Al-Zuhailī's Point of View)

Dr. Muhammad Nawaz
Assistant Professor, Department of Translation & Interpretation, International Islamic University, Islamabad:dr.nawazazhari@gmail.com
Dr. Muhammad Taj ud Din
Assistant Professor, Department of Islamic Studies, Minhaj University, Lahore:abhh92@gmail.com
Dr. Naseem Mahmood
Assistant Professor, Department of Islamic Thought & Civilization, University of Management & Technology:n.mahmood@skt.umt.edu.pk

Abstract

Islam is the only religion that has built an exemplary state and government and brought a specific system of government. A political system in Islam is a system which requires religion and politics stand side by side and cannot be separated from one another, where there is a close connection between society and Political values in Islam. The first Islamic state was founded on the basic principles of political system including justice, equality, consultation, human rights and freedom by the Holy Prophet (PBUH). This paper presents an ideological approach of Dr. Wahba Al-Zuhailī a prominent Islamic scholar to draw the basic principles of the Islamic political system from the primary sources of Islamic law including the Holy Qurān, The Sunnah, Ijmā' (Consensus), and Qiyās (Analogy). This research also outlines the basic principles on which Islamic political system is established like sovereignty over the entire universe belongs to Allah Almighty alone, Sovereignty and authority, legislation in the light of the primary sources of Islamic law, electorate and the electoral process, constitution of an arbitral tribunal to settle disputes, exercising the right to vote, the legality of revolting against the ruler in case of committing a clear and open kufr (Kufr Buwah), protecting the rights of Muslim minorities, adhering to justice, human dignity, freedom of religion or belief. Finally, conclusion and recommendations have been written.

Keywords: Basic Principles, Islamic Political System, Sources of Islamic law, State.

التوطئة

مما لا شك فيه أن الدين الإسلامي منهج شامل للحياة بكافة جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويعتبر دستوراً شاملاً للإنسانية كلها حتى يوم القيامة حيث يتضمن الهداية الشاملة المتعلقة بكافة مجالات الحياة البشرية، وبناء عليه يمتاز هذا الدين من أديان أخرى في العالم. لا يعطي الإسلام أهمية للعبادات والمعاملات والقيم الخلقية فحسب إنما يولي اهتماماً بالغاً وأساسياً لنظام الحكومة أيضاً. وأما القرآن الكريم الذي نزل على قلب النبي المصطفى ﷺ فيشتمل على قواعد ومبادئ السياسة أيضاً. ولا خلاف بين المسلمين بأن ذات الله تعالى مصدر للأحكام الشرعية والأوامر والنواهي ولا شريك أحد مع الله عزوجل في هذه الأمور. فمن حق الله تعالى أن يقوم بالتشريعات ووضع الأحكام والمبادئ إلا أن كلاً من القرآن الكريم والسنة النبوية وسيلة للوصول إلى هذه التشريعات والمبادئ والأصول والأحكام والإستفادة منها.

مفهوم المبدأ لغةً واصطلاحاً

المبدأ هو :مُعْتَقَد؛ قاعدة أخلاقية أو عقيدة، وقاعدة أساسية يقوم عليها، أوّله ومادّتُه التي يتكون منها. فورد مفهومه اللغوي في المعاجم والقواميس المختلفة بما فيها القاموس المحيط، والمعجم الوسيط، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها، والمعجم الغني، ومعجم الرائد، و معجم مقاييس اللغة، ومعجم المعاني. وتفصلها فيما يلي:

المفهوم اللغوي لـ "مبدأ"

ورد مفهوم كلمة " مبدأ " في القواميس والمعاجم المختلفة باختلاف بسيط في معانيها. فنستعرض بعض معاني المبدأ لغةً فيما يلي:

أ. في القواميس العربية:

1. في القاموس المحيط:

إن أصل كلمة "مبدأ " من الفعل بدأ، :المبدأ مبدأ الشيء أولّه، ومادته التي يتكون منها، كالنواة مبدأ النخل، أو يتركب منها كالحروف مبدأ الكلام.[1]

---

1. الفيروزآبادي، القاموس المحيط(بيروت، دار الفكر)، باب الهمزة، فصل الباء،35/1

Al-Fairozābādī, Al-Qāmūs-ul-Muhīṭ, (Berūit: Dār-ul-Fikr), Bāb-ul-Hamzah, Fasl-ul-Bā,1/35.

2 في المعجم الوسيط:

المَبْدَأ :مبدأ الشيءِ: أوّله ومادّته التي يتكوَّن منها، والجمع: مَبَادِئ. ومنها مبادئ العلمِ أو الفن أو الخُلَقِ أو الدستور أو القانون: قواعدُهُ الأساسيّة التي يقُوم عليها ولا يخرج عنها.[2]

3. في معجم المصطلحات البلاغية وتطورها:

المبدأ هو الابتداء أو حسن الابتداء أو حسن الافتتاح، وقد تقدّم.[3]

4. في المعجم الغني:

مبدأ من فعل "بدأ"، مبدأ القضية: أصلها، والمبدأ الأساسي في العمل هو النية: القاعدة، والمبدأ الأول: القانون، البند.[4]

5. في معجم الرائد:

مبدأ: هو " أصل"، و" سبب" و" طريقة في التصرف وفي النظر إلى الأشياء، ومبدأ العمل، مبدأ سياسي.[5]

6. في معجم مقاييس اللغة:

فالمبدأ" :اسمُ ظرف مِن "بَدَأ"، ويُجْمع على "مبادئ"، و هو في الأصْل مكان البداءة في الشيء، أو زمانه، فمبدأُ الشيء: أوَّلُه، ومادته التي يتكوَّن منها، كالطِّين مبدأُ الإنسان؛ كما قال تعالى: وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ (السجدة:7).[6]

7. في معجم المعاني:

---

2. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1:42، عام 1960م
Al-Mu`jam-ul-ūasīṭ, Majma`-ul-Lughat-il-`arabīah, 1/42,Year1960.

3. أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها عام 1983م
Ahmad Maṭlūb, Mu`jam-ul-Musṭalahāt-il-Balāghīah Wa Taṭawwurihā Year 1983.

4. عبد الغني أبو العزام ، المعجم الغني عام 2001م
`abdul Ghanī Ab-ul-`azam, Al-Mu`jam-ul-Ghanī Year 2001.

5. جبران مسعود ، معجم الرائد عام 1965م
Jabrān Mas`ūd, Mu`jam-ul-Rāìd, Year 1965.

6. ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة، 11:1 دار الفكر، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون
Ibn-e-Fāris, Mu`jam Maqāīīs-il-Lughah, Edited: `abd-ul-Salām Muhammad Hārūn (Dār-ul-Fikr),1/11.

" مبدأ " كلمة مفردة وجمعها " مبادئ "، فيقال: النواة مبدأ النخل، أي أصلها، ويقال: الحرف مبدأ اللغة، أي أساس تكوينها الأول، ومعناها أيضاً " معتَقد" و" قاعدة أخلاقية " أو " عقيدة "، مبدأ الشيء: قواعده الأساسيّة التي يقوم عليها.[7]

فيمكن القول بإيجاز بأنه تعددت معاني المبدأ أو المبادئ وفق موضع استخدامها، فمبدأ الخلق: أي أوله وأصل نشأته، ومبادئ العلم هي القواعد التي تأسس عليها العلم، وأما مبادئ اللغة فهي المعلومات الأولية فيها، والمبادئ الأخلاقية هي معايير الفرد والمجتمع المنبثقة عن معتقده.

ب. في القواميس الإنجليزية:

تُستخدم كلمة " Principle " باللغة الإنجليزية لكلمة " مبدأ ". وورد توضيحها في القواميس الإنجليزية المختلفة وتفصيلها فيما يلي:

A basic idea or rule that explains or controls how something happens or works.[8]

A fundamental truth or proposition that serves as the foundation for a system of belief or behaviour or for a chain of reasoning.[9] A principle is a general belief that you have about the way you should behave, which influences your behaviour.[10]

فكرة أو قاعدة أساسية تشرح أو تتحكم في كيفية حدوث شيء ما أو عمله. حقيقة أساسية أو اقتراح يعمل كأساس لنظام الاعتقاد أو السلوك أو لسلسة من التفكير. اعتقاد عام تمتلكه حول الطريقة التي يجب أن تتصرف بها، مما يؤثر على سلوكك.

المفهوم الاصطلاحي للمبدأ

إن المبادئ بمفهومها العام؛ هي مجموعة من القواعد والقوانين الرئيسية؛ التي تفسر كيفية عمل السلوكيات الخاصة والأحداث العامة، وتبيّن منطلقاتها ومرتكزاتها

It is a rule that has to be or usually is to be followed. It can be desirably followed, or it can be an inevitable consequence of something, such as the laws observed in nature or the way that a system is constructed. The principles of such a system are understood by its users as the essential

7. معجم المعاني، الموقع: (https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar)
Mu`jam-ul-Ma`ānī, Website: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar
8. https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/principle
9. https://www.lexico.com/definition/principle.
10. https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/principle

characteristics of the system, or reflecting system's designed purpose, and the effective operation or use of which would be impossible if any one of the principles was to be ignored.[11]

إنها قاعدة يجب اتباعها أو عادة ما يتم اتباعها. يمكن اتباعه بشكل مرغوب فيه أو يمكن أن يكون نتيجة حتمية لشيء ما، مثل القوانين التي يتم ملاحظتها طبيعياً أو بطريقة يتم بها بناء نظام. يفهم فهم مبادئ هذا النظام من قبل مستخدميه على أنها خصائص أساسية للنظام، أو تعكس الغرض المحدد للنظام، ويكون التشغيل أو الاستخدام الفعال لهذا النظام مستحيلاً في حالة تجاهل أي مبداء من المبادئ.

يتضح من هنا بأن المبادئ بمعناها الإصطلاحي عبارة عن مجموعة قواعد وضوابط ومعتقدات وقوانين تفسر كيفية عمل السلوكات الخاصة والأحداث العامة وتوضح منطلقاتها ومرتكزاتها. وتعتمد مؤسسات وحكومات على مبادئ مختلفة بما فيها مبادئ الحرية الشخصية كحرية التعبير والمساواة بين كافة موظفيها وأفراد شعوبها، وأنها تسعى لتوطيد علاقاتها مع موظفيها عبر الاهتمام بتطبيق هذه القوانين والأحكام.

نبذة عن حياة الدكتوروهبة الزحيلي

مولده ونشأته:

ولد الدكتور "الزحيلي" في مدينة "دير عطية" من مدن ريف دمشق عام 1932، وكان والده حافظًا للقرآن الكريم عاملاً بحزم به، محبًا للسنة النبوية، مزارعًا تاجرًا.

مسيرته العلمية:

درس الابتدائية في بلد "الميلاد" في سوريا، ثم المرحلة الثانوية في الكلية الشرعية في دمشق. تابع تحصيله العلمي في كلية الشريعة بالأزهر الشريف، فحصل على الشهادة العالية، درس أثناء ذلك علوم الحقوق، وحصل على ليسانس الحقوق من جامعة عين شمس عام 1957، وحصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق "الشريعة الإسلامية" عام 1963م.

أعماله وجهوده:

عين مدرسًا بجامعة دمشق عام 1963 ثم أستاذًا مساعدًا سنة 1969 ثم أستاذًا عام 1975م. أعير إلى كلية الشريعة والقانون بجامعة محمد بن علي السنوسي في ليبيا ، ثم أعير إلى

11. Alpa, Guido (1994) General Principles of Law, Annual Survey of International & Comparative Law, Vol. 1: Is. 1, Article 2. from Golden Gate University School of Law

كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات ثم أعير بصفة أستاذ زائر إلى جامعة الخرطوم، ، ثم أعير إلى قطر والكويت للدروس الرمضانية عام 1989 -1990.

أشرف على كثير من رسائل الماجستير والدكتوراه في جامعة دمشق وكلية الإمام الأوزاعي في لبنان وناقش بعض الرسائل الأخرى، كما أشرف على رسائل دكتوراه وناقشها في دمشق وبيروت والخرطوم، وهي تزيد على سبعين رسالة.

له أحاديث إذاعية مستمرة في الإذاعة السورية في تفسير القرآن برنامج قصص من القرآن وبرنامج القرآن والحياة وندوات في التلفزيون في دمشق والإمارات والكويت والسعودية وفي المحطات الفضائية وحوار مع الصحافة في جرائد سوريا والكويت والسعودية والإمارات وغيرها.

مؤلفاته:

فيما يلي أبرز مؤلفاته:

1. آثار الحرب في الفقه الإسلامي، مقارنة بين المذاهب الثمانية والقانون الدولي
2. الفقه الإسلامي وأدلته، 11 جزءًا، ترجم إلى التركية والماليزية والفارسية.
3. الوجيز في الفقه الإسلامي
4. الوجيز في أصول الفقه, ترجم إلى التركية
5. أصول الفقه الإسلامي , ترجم إلى التركية
6. موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر 8 مجلدات , دار المكتبي
7. موسوعة الفقه الإسلامي والقضايا المعاصرة 14 مجلدًا , دار الفكر
8. الأحكام الضرورية والقطعية في الإسلام
9. القرآن الكريم بنيته التشريعية, وخصائصه الحضارية
10. التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، 16 جزءًا، حاصل على جائزة لأفضل كتاب في العالم الإسلامي للعام 1995.
11. القرآن الكريم البنية التشريعية والخصائص الحضارية.
12. الذرائع في السياسة الشرعية والفقه الإسلامي، رسالة ماجستير عام 1959م.

13. قواعد الفقه الحنبلي من كتاب (المغني) لابن قدامة.

14. العلاقات الدولية في الإسلام.

15.القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان , ترجم إلى الماليزية

16. العلاقات الدولية في الإسلام مقارنة بالقانون الدولي الحديث.

17. حق الحرية في العالم.

18. شمائل المصطفى ﷺ , ترجم إلى الماليزية

عضويته للجان والمجامع العلمية:

عضو المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية في الأردن (مؤسسة آل البيت)، وخبير في مجمع الفقه الإسلامي بجدة والمجمع الفقهي في مكة المكرمة، ومجمع الفقه الإسلامي في الهند وأمريكا والسودان، ورئيس هيئة الرقابة الشرعية لشركة المضاربة والمقاصة الإسلامية في البحرين، وعضو مجلس الإفتاء الأعلى في سوريا.

وفاته: توفي الدكتور 24 شوال 1436 هـ في دمشق بسوريا.[12]

المبادئ الأساسية للنظام السياسي في الإسلام

تم عرض المبادئ الأساسية للنظام السياسي في الإسلام من قبل علماء وخبراء ومختصين إلا أن الدكتور وهبة الزحيلي أحد أبرز علماء أهل السنة والجماعة ناقش المبادئ الأساسية العديدة للنظام السياسي في الإسلام بشكل واضح وشامل. فيتم استعراضها بالتفصيل فيما يلي:

المبدأ الأول: الحق التشريعي مختص بالذات الإلهية:

يعيش الناس في وحدات اجتماعية مختلفة في المجتمع البشري ، تحتاج الحياة الاجتماعية إلى تنظيم وإدارة شؤونها، وبناء عليه يسعى الناس منذ أحقاب بعيدة من التاريخ البشري لوضع تشريعات تسير حياته فرداً وجماعةً إلا أن الحق التشريعي مختص بالذات الإلهية في النظام السياسي للإسلام وجاء الدكتور وهبة الزحيلي بأدلة عديدة من القرآن الكريم في هذا الشأن

12. https://sabq.org/KNDgde

مؤكداً على عدم إعطاء سلطة التشريع لأحد من الناس موضحاً بأن ذلك إشراك في ربوبية الله تعالى حيث قال:

وفى ذلك ضمان وثيق لحرية الإنسان والحفاظ على كرامته ومصالحه، وعدم استبداد أحد به. أما إعطاء سلطة التشريع والأمر لأحد من الناس فهو إشراك فى ربوبية الله، وطريق يؤدى إلى الاستبداد والطغيان والظلم والعسف وإهدار حرية الإنسان والإضرار بمصالحه الخاصة التى لا تصطدم مع المصالح العامة.[13]

كما ناقش الدكتور وهبة الزحيلي الأمور المتعلقة بنيابة الأمة وخلافتها في تطبيق الشريعة بالتفصيل حيث قال:

استخلاف الأمة في تنفيذ الشريعة الناس وكلاء عن الله في تبليغ وتقرير وتنفيذ أحكامه، ورعاية تطبيقها، وفهم مدلولاتها، عن طريق سلطة الاجتهاد فيما تدل عليه، أو تهدف إليه من غايات، أوتحد من حدود يلزم السير في نطاقها، وتنظم الحياة في محورها.[14]

وقال تعالى:

وَاِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ اِنِّیْ جَاعِلٌ فِی الْاَرْضِ خَلِیْفَةً ؕ[15]

وردت عدة نصوص قرانية متعلقة ببعثة الرسل العظام والأنبياء الكرام كخلفاء على الأرض. ومن هنا يتضح الأمر تمام الوضوح بأن الناس خلفاء على الأرض بعد الأنبياء الكرام والرسل العظام حيث قال الله عزوجل:

اِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوْحٍ۔[16]

ثُمَّ جَعَلْنٰكُمْ خَلٰٓئِفَ فِی الْاَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَیْفَ تَعْلَمُوْنَ (17)

وَهُوَ الَّذِیْ جَعَلَكُمْ خَلَآئِفَ الْاَرْضِ۔(18)

---

13. الزحيلى،الفقه الاسلامى و ادلته، ج ۸، ص ۶۱۳۴۔

Al-Zuhailī, Al-Fiqh-ul-Isāmī Wa Adillatuhu, 8/6134.

14. نفس المرجع

Nafs-ul-Marja`

15. البقرة 30:2

al-Baqarah 2:30

16. الاعراف 7: 69

al-ʾAʿrāf 7:69

17. يونس 10: 14

Yūnus 10:14

وقال تعالى في موضع آخر:

اِنَّ اللّٰهَ يَاْمُرُكُمْ اَنْ تُؤَدُّوا الْاَمٰنٰتِ اِلٰٓى اَهْلِهَا لا وَاِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ اَنْ تَحْكُمُوْا بِالْعَدْلِ (19)

وقوله تعالى:

يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْٓا اَطِيْعُوا اللّٰهَ وَاَطِيْعُوا الرَّسُوْلَ وَاُولِى الْاَمْرِ مِنْكُمْ (20)

من الواضح أنه من حق البرلمان أن يقوم بتشريعات في النظام الديمقراطي المعاصر. وأما الإسلام فيحدد مصادر التشريع بما فيها القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع والاجتهاد لوضع التشريعات.

المبدأ الثاني: الاهتمام بوضع التشريعات في ضوء مصادر التشريع

يجب الاهتمام بوضع التشريعات في ضوء مصادر التشريع. وتفصيل مصادر التشريع التي تحدث عنها الدكتور وهبة الزحيلي فيما يلي:

1. القرآن الكريم:

يعتبر القرآن الكريم أول مصدر من مصادر التشريع حيث قال الدكتور وهبة الزحيلي:

القرآن الكريم. وتطبيق ما جاء فيه محقق لطاعة الله تعالى.

2. السنة النبوية:

تحدث الدكتور وهبة الزحيلي عن السنة النبوية التي تعتبر أهم مصادر التشريع بقوله:

السنة النبوية الصحيحة المبينة لما جاء من عند الله، والعمل بها محقق طاعة الرسول صلّى الله عليه وسلم.[21]

3. الإجماع

وناقش الدكتور وهبة الزحيلي الإجماع كمصدر التشريع بقوله:

---

[18]. الأنعام 6: 150۔

al-ʾAnʿām 6:150

[19]. النساء 4: 58۔

an-Nisāʾ 4:58

[20]. أيضاً: 59۔

an-Nisāʾ 4:59

[21]. الزحيلی،الفقه الاسلامی و ادلته، ج 8، ص 6134۔

Al-Zuhailī, Al-Fiqh-ul-Isāmī Wa Adillatuhu, 8/6134.

الاجتهاد الجماعى أو إجماع ذى الفكر المختصين فى النظر فى شؤون الناس ومصالحهم العامة، وإدراك قضاياهم الدينية أو الدنيوية، من الحكام والأمراء والعلماء ورؤساء الجند وخبراء السياسة والاجتماع والاقتصاد (التجارة والصناعة والزراعة والحرف الفنية والمهنية) والإجماع الذى لا بد له من مستند شرعى نصى أو مصلحى، يمثل إرادة الأمة العامة، لا سيما إذا أخذنا بقول الغزالى الذى لا يقصر الإجماع على العلماء، وإنما يدخل العوام معهم لينعقد الإجماع.[22]

4. الاجتهاد

قام الدكتور وهبة الزحيلي بتسليط الضوء على أن الإجتهاد أيضاً يعتبر مصدر التشريع أيضاً حيث قال:

الاجتهاد الفردى من قبل العلماء المجتهدين: وهم المؤمنون بالله ورسوله، العارفون بمدارك الأحكام الشرعية وأقسامها وطرق إثباتها، ووجوه دلالتها على مدلولاتها. وتشمل طرق استنباط القواعد والأحكام والأنظمة لديهم عدة أصول، كالقياس والاستحسان والاستصلاح، والعرف والعادة، وسد الذرائع، وقول الصحابى، وشرع من قبلنا، والاستصحاب.[23]

يتم البحث عن حل ملائم من القواعد العامة والمبادئ التشريعية والأحكام الأساسية من القرآن الكريم والسنة النبوية في حالة ظهور الاختلاف بين الناس أو بين المجتهدين أو العلماء المتخصصين. فقال الدكتور وهبة الزحيلي في هذا الشأن:

فإن برز اختلاف بين الناس أو بين المجتهدين أو العلماء المتخصصين، عرض الأمر على القواعد العامة والمباديء التشريعية والأهداف الأساسية المعلومة من القرآن والسنة على ألا يتعارض الرأى المقول به مع النصوص المحكمة أو الأدلة القطعية، وأن يتفق الحكم المقرر مع روح الإسلام ومقاصد الشريعة الإسلامية، وهذا تطبيق لقوله تعالى: (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَومِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَاوِيلاً)[24][25]

---

[22]. ايضاً ، ج 8، ص 6134۔

Nafs-ul-Marja`

[23]. ايضاً، ج 8، ص 6134۔

Nafs-ul-Marja`,8/6135

[24]. النساء 4: 59۔

an-Nisāʾ 5:59

المبدأ الثالث: تشكيل هيئة التحكيم لنزع فتيل الخلافات

تحدث الدكتور وهبة الزحيلي عن تشكيل مجلس التحكيم أو محكمة دستورية عليا مكونة من الناس المشتهرين بالعلم والمعرفة ورجاحة العقل والعدالة والتقوى والمروءة بقوله:

يتحدد الذين يفصلون فى النزاع فى صورة هيئة تحكيم أو محكمة دستورية عليا، يختارهم أولو الأمر بالنيابة عن الأمة من العلماء المختصين فى موضوع النزاع، ممن اشتهروا بالعلم والمعرفة ورجاحة العقل والعدالة والتقوى والمروءة، كما حصل فى تحكيم بعض أهل الشورى الذين اختارهم بعض الخلفاء الراشدين وهو عمر رضى الله عنه للترشيح لمنصب الخلافة، وإتمام البيعة للمرشح من سائر الناس.[26]

المبدأ الرابع: مبدأ ممارسة حق التصويت بالأغلبية

يوضح الدكتور وهبة الزحيلي موقفه حول التصويت بقوله:

يؤخذ فى التصويت برأى الأكثرية أو الأغلبية، عملاً برأى جماعة من الفقهاء القائلين بأن اتفاق أكثر المجتهدين حجة، وإن لم يكن إجماعاً؛ لأن الخلافة لا يشترط فيها الإجماع.[27]

وذكر الدكتور وهبة الزحيلي عدة الأحاديث النبوية في هذا الشأن ومنها الحديث الذي قال فيه النبي ﷺ:

يد الله مع الجماعة.[28]

وقام سيدنا عمر الفاروق ﷺ بتشكيل مجلس الشورى المكون من ستة أعضاء من كبار أصحاب النبي ﷺ وقرر صوت ابنه الذي كان جالساً في حجرة صوتاً فيصلاً في حالة حدوث نزاع.[29]

---

[25]. الزحيلى،الفقه الاسلامى و ادلته، ج8، ص 6136۔

Al-Zuhailī, Al-Fiqh-ul-Isāmī Wa Adillatuhu, 8/6136.

[26]. الزحيلى،الفقه الاسلامى و ادلته، ج 8، ص 6136۔

Al-Zuhailī, Al-Fiqh-ul-Isāmī Wa Adillatuhu, 8/6136.

[27]. أيضاً،ج 8، ص 6137۔

Nafs-ul-Marja`,8/6137.

[28]. ترمذي،السنن، كتاب الفتن، باب لزوم الجماعة(بيروت: دار أحياء التراث) ، ج 3، ص 432 ۔

Tirmaḍ, Al-Sunan,Kitāb-ul-Fitan, Bāb-o-Luzū-il-Jamā`ah (Bīūt:Dār-o-Ihīā-il-Turath), 3/432.

[29]. حسن إبراہیم،تاریخ الاسلام السیاسی(بیروت:دار الجیل، ۱۹۹۶ء)، ج 1، ص 254۔

Hasan Ibrāhim,Tārīkh-ul-Islam-il-Sīāsī(Bīūt:Dār-ul-Hiīal,1992),1/252

المبدأ الخامس: مشروعية الخروج على الحاكم في حالة وجود كفر بواح

يوضح الدكتور وهبة الزحيلي موقفه حول الجهد المسلح رغم وجود الحكومة المنتخبة بأن الخروج على الحاكم لا يجوز إلا في حالة ارتكابه كفراً بواحاً واستدل من عدة الأحاديث النبوية وأقوال الفقهاء في هذا الشأن.

أخرج الإمام مسلم رواية عن عوف بن مالك الأشجعي حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم:

خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم. وشرار أئمتكم الذى تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم. قلنا: يا رسول الله، أفلا ننابذهم عند ذلك؟ قال: لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، لا، ما أقاموا فيكم الصلاة.(30)

كما أخرج الإمام البخاري في صحيحه الحديث الذي رواه سيدنا عبادة بن صامت رضي الله عنه:

دعانا النبي ﷺ فبايعناه على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا، وألا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفراً بَوَاحاً عندكم من الله فيه برهان.(31)

وقال النبي ﷺ:

إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما.(32)

أوضح الدكتور وهبة الزحيلي في ضوء هذه الأحاديث النبوية المذكورة أعلاه بأن الخروج على الحاكم لا تتحقق مشروعيته إلا في حالة إرتكاب الحاكم كفراً بواحاً.

آراء الفقهاء حول مشروعية الخروج على الحاكم:

---

30. مسلم، الصحيح، كتا ب الأمارة، باب خيار الأئمه وشرارهم، ج 3 ، ص1681، رقم: 1855
Muslim, Al-Jāmi`-ul-Sahīh, Kitāb-ul-Amārah, Bāb-o-Khīā-il-aïmmah Wa Shirārihim, 3/1481, Hadith No.1855.

31. بخارى، الصحيح، كتاب الفتن،باب قول النبيﷺ سترون بعدي أمورا تنكرونها، ج 6، ص2588، الرقم:6647.
Bukhārī, Al-Jāmi`-ul-Sahīh, Kitāb-ul-Fitan, Bāb-o- Qaūl-il-Nabiīī-e-Sataraūna Baʿdī ùmūran Tunkirūnahā,2/2588, Hadith No.6647.

32. مسلم بن حجاج القشيرى،الجامع الصحيح، كتا ب الأمارة، باب إذا بويع لخليفتين، ج3، ص1480، رقم: 1853.
الدهلوى، حجة الله البالغه ج1، ص 773ـ
Muslim, Al-Jāmi`-ul-Sahīh, Kitāb-ul-Amārah, Bāb-o-Iḍā Būʿa Likalifataīn, 3/1480, Hadith No.1853; Al-Dihlavī, Hujjatullah-il-Bālighah,1/773.

قال أهل الحديث والسنة بوجوب الصبر وعدم جواز الخروج على الحاكم مطلقاً، عملاً بالأحاديث الواردة عن النبى صلّى الله عليه وسلم الآمرة بالصبر مثل: كن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل[33]. ورعاية لوحدة الأمة وعدم الفرقة واجتماع الكلمة واحتمال أخف الضررين، ولأن كثيراً من الصحابة والتابعين امتنعوا عن الخروج، بل اعتزلوا الفتنة ولم يساعدوا الخارجين، وبناء عليه لا يجوز الخروج على الحاكم إلا بإعلان الكفر صراحة، فإذا كفر بإنكار أمر من ضروريات أو بدهيات الدين، حل قتاله، بل وجب، منعاً من فساده وفوات مصلحة تعيينه، وإلا فلا، حفاظاً على وحدة الأمة، وعدم الفوضى. قال صلّى الله عليه وسلم: السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره، ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة وسئل رسول الله صلّى الله عليه وسلم عن خلع الحكام، فقيل: أفلا ننابذهم؟ قال: لا، ما أقاموا فيكم الصلاة. وقال: إلا أن تروا كفراً بواحاً . أى ظاهراً . عندكم من الله فيه برهان.وقال المعتزلة والخوارج والزيدية وكثيرمن المرجئة: الخروج واجب إذا أمكننا أن نزيل بالسيف أهل البغى ونقيم الحق، عملاً بقوله تعالى: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى)[34] وقوله: (فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ)[35] وقوله: (لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ).[36][37]

المبدأ السادس: إجراء التشاور مع مجلس الشورى

يجب على الحاكم أن يقوم بإجراء التشاور مع مجلس الشورى في الشؤون الدينية والدنيوية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحكومية والإدارية شريطة أن لا يتوفر أي نص شرعي في هذا الشأن. ويتضح من هنا بأن الأمر الذي ورد في القرآن

---

[33]. ابو يعلىٰ، احمد بن على بن مثنى،المسند،(دمشق،شام:دار المأمون للتراث،1404ھ)،ج13،ص177، رقم:5215۔
Abū Ya`lā, Ahmad Bin `alī Bin Muthannā, Al Musnad (Dimashq,Shām, Dār-ul-Maʾmūn Li-Turāth,1404h), 13/177, Hadith No.2715.

[34]. المائدة 5: 2 ۔
al-Māʾidah 5:2

[35]. الحجرات 49: 9۔
al-Ḥujurāt 49:9

[36]. البقرة،2: 124۔
al-Baqarah 2:124

[37]. الدهلوى،حجة الله البالغة،ج2، ص 112، شوكانى، نيل الأوطار، ج 6، ص172، الزحيلى،الفقه الاسلامى و ادلته، ج8،ص 6196۔
Al-Dihlavī,Hujjatullah-il-Bālighah,2/112; Shaūkānī, Naīl-ul-ʾaūṭār,6/172; Al-Zuhailī, Al-Fiqh-ul-Isāmī Wa Adillatuhu, 8/6196.

الكريم لإجراء التشاور ليس مقصوراً في الشؤون الدينية فحسب إنما يتضمن شؤوناً أخرى أيضاً إلا أنه من الضروري بأن الحل الذي يصل إليه أعضاء المجلس بالتشاور لايتعارض مع نصوص شرعية وقواعدها ومبادئها وأهدافها. فقال الله تعالى:

وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا[38]

يتضح من هنا بأنه من الضروري أن تقوم الحكومة بإجراء التشاور مع مجلس الشورى في كافة القضايا سواء كانت متعلقة بالشؤون العامة مثل انتخاب حاكم، وتعيين إداريين، وإنشاء أقاليم، وتعيين رؤسائها، وتعيين رؤساء محاكم العدل، ومراقبة الشؤون المالية، والاهتمام بحماية حدود البلاد، وإنشاء معسكرات، وإدارة الجيش، والجهاد وغيرها، أو متعلقة بالشؤون الخاصة مثل الشؤون المدنية والشؤون الجنائية، وشؤون الحياة اليومية، والمعاملات مثل البيع والشراء، فالحكومة تظل دائماً في حاجة إلى إجراء التشاور مع مجلس الشورى في كل خطوة من خطوات تجاه إدارة وتنظيم شؤون الحكومة وشعبها.

فقال تعالى:

وَشَاوِرْهُمْ فِى الْاَمْرِ ج[39]

وقال تعالى عند بيان صفات المؤمنين:

وَاَمْرُهُمْ شُوْرٰى بَيْنَهُمْ ص[40]

رغم تلقى النبي ﷺ هداية من الوحي الإلهي بصفة مباشرة ولم يكن النبي ﷺ في حاجة إلى إجراء التشاور مع آخرين في أي أمر من الأمور ولكن وَضعَ أساساً لنظام الشورى بسلوكه وعمله نظراً إلى أن التشاور أمر لا بد منه لوضع التشريعات وإدارة شؤون الدولة وبناء عليه أُمر النبيُ ﷺ بإجراء التشاور في الآية الكريمة المذكورة أعلاه. يجب ترسيخ الأمر في الأذهان بأن الأمر بإجراء التشاور مع الصحابة الكرام رضوان الله عليهم أجمعين لم يكن

---

[38]. الاحزاب 33: 36۔

al-ʾAḥzāb 33:26

[39]. آل عمران 3: 159۔

ʾĀli ʿImrān 3:159

[40]. الشورىٰ 42: 38۔

aš-Šūrā 42:38

مجرد أمر إنما جاء ذلك لكي يتم العمل به وتطبيقه أيضاً حيث. فتحدث حجة الإسلام الإمام أبو بكر الجصاص رحمه عن ذلك بقوله:

أمره بالمشاورة لتقتدي به.[41]

وأبرز الدكتور وهبة الزحيلي رأيه في هذا الشأن بقوله:

رأيى هو القول بوجوب الشورى على كل حاكم وضرورتها له وإلزامه بنتيجتها كما قرر المفسرون لتسير الأمور على وفق الحكمة والمصلحة، ومنعاً من الاستبداد بالرأى لأن حكم الإسلام يقوم على أصل الشورى، وبه تميز، وعلى نهجه سار السلف الصالح، وذلك ما لم يستطع الحاكم إقناع أهل الشورى بأفضلية رأيه، كما فعل أبو بكر الذى ما فتئ يوضح رأيه للمسلمين فى شأن حرب المرتدين وجمع القرآن، حتى شرح الله صدورهم له، كما قال عمر رضى الله عنه. وكما فعل أيضاً بإقناع مخالفيه فى قسمة سواد العراق، حتى شرح صدورهم لرأيه ووافقوه على فعله، فكان الرأى مجمعاً عليه، كما ذكر أبو يوسف فى كتاب الخراج وغيره من الفقهاء.[42]

المبدأ السابع: حماية حقوق الأقليات المسلمة

كان من الضروري أن يتم الاهتمام بإيجاد حل ملائم وبشكل واضح لقضية التعامل مع طبقات غير مسلمة بشكل عام واليهود والنصارى (أهل الكتاب) بشكل خاص وتعزيز العلاقات معهم في أعقاب تشكيل الحكومة الإسلامية في المدينة المنورة. تم الاعتراف بوضع الطبقة المسلمة والحث على الاهتمام باحترام الطبقات المختلفة في المجتمع البشري بشكل شامل.

قام القرآن الكريم بتأييد الأهداف الخلقية المتفق عليها بدلاً من خوض النقاش حول الشؤون المختلفة المتنازع عليها معلناً:

وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً

---

41. جصاص،ابوبكراحمد بن علي الرازي ، أحكام القرآن (بيروت:دار إحياء التراث العربي ،1405ھ)، ج2، ص329۔
Jassās, Abū Bakr Ahmad Bin `ali Al-Rāzi, Ahkām-ul-Qurān (Bīūt:D*ār-o-Ih*īā-il-Turāth-il-`arabī,1405), 2/329.

42. طبری،ابو جعفر محمد بن جریر بن یزید،جامع البیان فی تفسیر القرآن(بیروت:دار المعرفه،1400ھ)،ج۷، ص ۳۴۵۔
ṭabrī, Abū Ja`far Muhammad Bin Jarīr bin īazīd, Jāmi`-ul-Baīān Fī Tafsīr-il-Qurān (Bīūt:Dār-ul-Ma`rifah, 1400AH-1980),7/345.

وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ.[43]

إن الاهتمام بالعدل والإنصاف مع الأقليات أحد مسؤوليات الحكومة الإسلامية. ويؤيده الدكتور وهبة الزحيلي ويعرض موقفه بأدلة قاطعة. فيجب ترسيخ الأمر في الأذهان بأن الإسلام دعا الإنسان إلى الحث على التدبر والتفكير لكي يتمكن من فهم تعاليم الأنبياء الكرام والرسل العظام والاستفادة من خزائن الأرض. جعل الله تعالى التدبر أحد الواجبات والمسؤوليات الإسلامية ولذا تمت الدعوة إلى التدبر والتفكير في عدة الآيات الكريمة بما فيها قوله تعالى:

الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ..... (الآية)[44]

وبالتأمل في الآيات القرآنية نجد أنها تتحدث عن النظام الإسلامي والعقيدة، وتم الحث في ختامها على الاهتمام بالتدبر والتفكير. ويتحدث الدكتور وهبة الزحيلي عن ذلك بقوله:

العدل مع الأقليات الدينية والسياسية: أخصص هذا المطلب للرد على دعاوى القائلين بعدم إمكان الحكم بتشريع الإسلام حماية للأقليات، مع أن الإسلام فى ضمانه حقوق هؤلاء واضح صريح متسامح أحياناً أكثر مما يجب واقعياً، فهم مع المسلمين سواء فى الحقوق، ولا يلتزمون بكل الواجبات، ويتركون وما يدينون، ولهم حرية فى ممارسة شعائر دينهم، ويمتنع إكراه أحد منهم على الإسلام، ولا يجوز الاعتداء على أشخاصهم وأموالهم وأعراضهم ومعابدهم. قال صلّى الله عليه وسلم: ألا من ظلم معاهداً، أو نقصه حقه، أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيأاً بغير طيب نفس، فأنا خصمه يوم القيامة[45] من آذى ذميّاً فأنا خصمه، ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة.[46]

---

[43]. المائدة، 5: 48۔

al-Māʾidah 5:48

[44]. آل عمران، 3: 191۔

ʾĀli ʿImrān 3:191

[45]. بیہقی، السنن الکبری، ج۹، ص205، رقم: 18511۔

Bīhaqī, Al-Sunan-ul-Kubrā,9/205, Hadith No. 18511.

[46]. الزحیلی،الفقه الاسلامی و ادلته، ج8، ص 6209۔

المبدأ الثامن: الاهتمام بالعدالة

يُعتبر الإسلام في رسالتها السماوية الحقيقية بمثابة دستور عام للبشرية كلها لكي يتم تحقيق السعادة للناس في الدارين وبناء عليه يقوم الإسلام ببناء أنظمته الاجتماعية على أسس ثابتة.

يشمل العدل بمفهومه الواسع المساواة أيضاً لأن العدل يقتضي المساواة في المعاملات والقضايا والحقوق وناقش سيدنا أبوبكر الصديق ﷺ هذا الموضوع بقوله:

والضعيف فيكم قوي عندي حتى أريح عليه حقه إن شاء الله والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله.[47]

وذُكر نفس الموضوع في الخطاب الذي أرسله سيدنا عمر الفاروق ﷺ إلى أبي موسى أشعري:

آس بين الناس في مجلسك وفي وجهك وعدلك حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا ييأس ضعيف من عدلك.[48]

قام النبي ﷺ بكسر كافة حواجز التمييز القائمة بين الناس. فأخرج الإمام البخاري ومسلم الحديث الذي روته السيدة عائشة ﷺ حيث قال النبي ﷺ:

إنما أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها.[49]

المبدأ التاسع: الاهتمام بالكرامة الإنسانية

Al-Zuhailī, Al-Fiqh-ul-Isāmī Wa Adillatuhu, 8/6209.

[47]. ابن اسحاق،عبد الملك بن هشام، السيرة النبوية(بيروت:دار النشر: دار الجيل،1411ھ)، ج6،ص 82۔
Ibn-e-IsHāq, `ab-ul-Malik Bin Hashshām, Al-Sīrat-ul-Nabaūiīīah (Bīūt:Dār-ul-Nashr: Dār-ul-Hiīal,1411AH),6/82.

[48]. البصري،ابو زيد عمر بن شبة ، أخبار المدينة(بيروت:دار النشر:دار الكتب العلمية،1417ھ)، ج1، ص 411۔
Al-Basrī, Abū Zaīd `umar Bin Shibbat, Akhbār-ul-Madīnah (Bīūt:Dār-ul-Nashr: Dār-ul-Kutub-il-`ilmiīīah,1417AH-1996),1/411.

[49]. بخاري،الجامع الصحيح، كتاب الأنبياء،باب حديث الغار،ج3،ص1282،رقم: 3288،مسلم، الجامع الصحيح،كتاب الحدود، باب قطع السارق الشريف وغيره والنهي عن الشفاعة في الحدود،ج3، ص1315، الرقم: 1688
Bukhārī, Al-Jāmi`-ul-Sahīh, Kitāb-ul-Anbiīā, Bāb-o-Hadīth-il-Ghār,3/1282, Hadith No.3288؛Muslim, Al-Jāmi`-ul-Sahīh, Kitāb-ul-Hudūd, Bāb-o-Qaṭ`-il-Sāriq-il-Sharīf-e-Wa Ghaīrhu Wa-al-Nahīu `an-il-Shafa`ah Fī-il-Hudūd, 3/1315, Hadith No.1688.

الكرامة الإنسانية حق طبيعي لكل شخص ولذا لم يهتم به الإسلام اهتماماً بالغاً فحسب إنما قام بتوفير الحماية له بشكل تام أيضاً حيث جعل احترامَ الإنسانية أحدَ أسس الحكومة ولذا لا يجوز انتهاك حق الاحترام والعرض لأي شخص. فدم كل واحد ونفسه وعرضه وماله قابل للاحترام سواء كان تقياً أو فاسقاً، مسلماً أو غير مسلم نظراً إلى أن العقوبات التي فرضها الإسلام هي مجرد للتوبيخ والزجر لا للتعذيب. لا يجوز لشخص أن يسب غيره ويسخر منه ويسيئه. كما لا تجوز المثلة سواء كان للحي أو الميت. كما لا يجوز أن يقبض على أحد أو يحبسه أو يقيد حريته أو يشن هجوماً عليه. فأوضح القرآن الكريم الكرامة الإنسانية والعزة والاحترام بشكل علني حيث قال تعالى:

وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيْ اٰدَمَ۔[50]

وقال النبي ﷺ:

إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا.[51]

المبدأ العاشر: الاهتمام بحرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية

الحرية جزء لا يتجزأ من الكرامة الإنسانية وهي حق طبيعي لكل واحد. مرة قال سيدنا عمر الفاروق ﷺ لسيدنا عمرو بن العاص ﷺ:

مذكم تعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا.[52]

منح الإسلام الناس حق الحرية في العقيدة والدين ومنع القرآن الكريم " الإكراه على الدين" حيث قال تعالى:

لَاۤ اِكْرَاهَ فِى الدِّيْنِ قف قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ج[53]

وقال تعالى أيضاً:

أَاَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتّٰى يَكُوْنُوْا مُؤْمِنِيْنَ.[54]

---

[50]. الاسراء 17: 70۔

al-ʾIsrāʾ 17:70

[51]. مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الحج، باب حجة النبى ﷺ، ج2، ص889، رقم: 1218۔

Muslim, Al-Jāmi`-ul-Sahīh, Kitāb-ul-Hajj, Bāb-o-Hajjat-il-Nabiīī PBUH, 2/889, Hadith No.1218.

[52].مصرى، ابو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ، فتوح مصر وأخبارها (بيروت:دارالفكر،١٤١٦ھ)، ص183

Misrī, Abū-ul-Qāsim `abd-ul-Rahmān Bin `abdullah, Futūhu Misr Wa Akhbāruha (Bīūt:Dār-ul-Fikr,1416),183

[53]. البقرة 2: 256۔

al-Baḉarah 2:256

اتضح الأمر من هنا بأن الإسلام الحقيقي هو الذي يُقبل بانشراح الصدر واطمئنان القلب. ولا يعتبر الإسلامُ الذي قُبل بإكراه أو بقوة السيف وذلك لكي تترسخ العقيدة في القلوب. وأما الإسلام الذي قُبل بإكراه فيزول أثره بشكل سريع وتفقد حكمته أيضاً.

فقال تعالى:

فَمَنْ شَآءَ فَلْيُؤْمِنْ وَّمَنْ شَآءَ فَلْيَكْفُرْ[55]

ويوضح ذلك الدكتور وهبة الزحيلي بقوله:

وتقرير حرية العقيدة يستتبع إقرار حرية ممارسة الشعائر الدينية؛ لأننا أمرنا بترك الذميين وما يدينون، ولا يعتدى على كنائسهم ومعابدهم، ولهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، ولا يناقشون فى عقائدهم إلا باللين والخطاب الحسن، قال الله تعالى: (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن، إلا الذين ظلموا منهم، وقولوا: آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم، وإلهنا وإلهكم واحد، ونحن له مسلمون) (العنكبوت:46/ 29).[56]

فقال تعالى:

وَلَا تُجَادِلُوْا اَهْلَ الْكِتٰبِ اِلَّا بِالَّتِيْ هِيَ اَحْسَنُ ق اِلَّا الَّذِيْنَ ظَلَمُوْا مِنْهُمْ وَقُوْلُوْا اٰمَنَّا بِالَّذِيْٓ اُنْزِلَ اِلَيْنَا وَاُنْزِلَ اِلَيْكُمْ وَاِلٰهُنَا وَاِلٰهُكُمْ وَاحِدٌ وَّنحْنُ لَه، مُسْلِمُوْنَ.[57]

يقوم النظام السياسي للإسلام على أساس الاعتقاد الذي يفيد بأنه ليس من حق أي شخص أن يعتبر نفسَه حاكماً أعلى ويصدر أوامر مطلقة لآخرين. ليس الحاكم الأعلى في نظام الخلافة سوى الله عزوجل الذي تعم أوامره الكون كله. ولا يُعتبر الخليفة مندوباً للجمهور فحسب إنما يُعتبر نائباً للرسول ﷺ. ويكون الخليفة مكلفاً يمثل مرضات الله تعالى ورسوله ولا يمثل رضا الأمة والشعب. يتم تطبيق القوانين الشرعية في الخلافة.يعتبر القرآن الكريم أحد مظاهر مرضات الله تعالى. وأما الخليفة فيهتم بكل ذلك.

---

[54]. يونس 10: 99۔

Yūnus 10:99

[55].الكهف 18: 29۔

al-Kahf 18:29

[56]. الزحيلى،الفقه الاسلامى و ادلته، ج8، ص 6210۔

Al-Zuhailī, Al-Fiqh-ul-Isāmī Wa Adillatuhu, 8/6210.

[57]. العنكبوت 29: 46۔

al-ʿAnkabūt 29:46

إن التقوى معيار لانتخاب خليفة في النظام السياسي في الإسلام ولذا يتم انتخاب شخص تقي من أفراد الشعب عبر التشاور. فهذا هو مبدأ الإنتخاب الذي اقترحه سيدنا عمر الفاروق ﷺ بعد أن تم إنتخابه خليفةً. ويتضح من هنا بأن الإسلام لم يحثّ على أن يخوض الناس مجال السياسة للحصول على مناصب بل منع من أن يعرض شخص نفسه لمنصب الخلافة. فأشار إلى ذلك عدمُ انتخاب النبي ﷺ أحداً إماماً أو خليفة قبل وفاته.

الإستنتاجات

نظراً إلى ما ذكر في هذا البحث يمكننا أن نستنج ما يلي:

1. إتضح بإن كلمة المبدأ لها معاني متعددة وفق موضع استخدامها، والمبادئ بمفهومها العام هي مجموعة من القواعد والقوانين الرئيسية؛ التي تفسر كيفية عمل السلوكيات الخاصة والأحداث العامة، وتبيّن منطلقاتها.

2. ثبت هنا بأن المبادئ الأساسية للنظام السياسي في الإسلام عديدة أهمها اختصاص الحق التشريعي بالذات الإلهية نظراً إلى أن الله عزوجل هو المقنن الحقيقي في الإسلام، لأنه خالق الكون والإنسان.

3. يتضح من هنا بأنه يتم وضع التشريعات في ضوء مصادر التشريع بما فيها القرآن الكريم والسنة والإجماع والاجتهاد حتى لايتعارض أي تشريع من التشريعات مع أحكام الشريعة الإسلامية.

4. ثبت بأنه يتم الاهتمام بتشكيل مجلس التحكيم أو محكمة دستورية عليا مكونة من الناس المشتهرين بالعلم والمعرفة ورجاحة العقل والعدالة والتقوى والمروءة لنزع فتيل الخلافات بين أفراد المجتمع.

5. ثبت هنا أيضاً بأنه لا يجوز الخروج على الحاكم إلا في حالة وجود كفر بواح.

6. تبين بأن الحاكم يجب عليه القيام بإجراء التشاور مع أعضاء مجلس الشورى في الشؤون الدينية والدنيوية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحكومية والإدارية شريطة أن لا يتوفر أي نص شرعي في هذا الشأن.

7. يتضح من هنا بأنه يتم الاهتمام بالتعامل مع طبقات غير مسلمة بشكل عام واليهود والنصارى بشكل خاص معاملة حسنة وملائمة إضافة إلى تعزيز العلاقات معهم.

8. تبين أيضاً بأن الاهتمام بالعدالة خلال القيام بأداء مهام الحكومة الإسلامية لا بد منه من أجل تحقيق الأمن والسلام بين أفراد الشعب.

9. ثبت من هنا بأن الكرامة الإنسانية حق طبيعي لكل شخص ولذا فلم يهتم به الإسلام اهتماماً بالغاً فحسب إنما قام بتوفير الحماية له أيضاً حيث جعل احترامَ الإنسانية أحدَ أسس الحكومة ولذا لا يجوز انتهاك حق الاحترام والعرض لأي شخص.

التوصيات والمقترحات:

1. يجب أن يتم الاهتمام بكافة المبادئ الأساسية للنظام السياسي في الإسلام لكي تتم حماية كافة حقوق الإنسان بما فيها حق الحرية في الرأي وممارسة الشعائر الدينية والتصويت والتشاور بشكل تام.

2. يجب على الحكومة اتخاذ خطوات تجاه استئصال جذور جرائم مختلفة متفشية بما فيها القتل والسرقة والاحتكار وانتهاك حقوق الإنسان والزنا عبر تطبيق المبادئ الأساسية للنظام السياسي في الإسلام.

3. يجب تكوين الحكومة الإسلامية وفق المبادئ الأساسية للنظام السياسي في الإسلام حتى يتحقق الرخاء والرفاهية للشعب إضافة إلى نشر القيم الخلقية في المجتمع الإنساني.

4. يجب إنشاء النظام السياسي القائم على أسس القرآن الكريم والسنة النبوية مثل ما قام به النبي ﷺ حتى يتم تطبيق نظام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بشكل فعال.

5. يجب أن يتم انتخاب حاكم وفق المبادئ الأساسية للنظام السياسي في الإسلام وتتم ممارسة حق التصويت وممارسة حق الحرية في الرأي وفق النظام السياسي الإسلامي خلال عملية التصويت لكي يتم تحقيق العدالة على مستوى الدولة.

5. يجب على الحكام الاهتمام بأداء مسؤولياتهم تجاه رفاهية الشعب وحماية حقوقهم حسب مقتضيات مبادئ النظام السياسي في الإسلام.

6. يجب على أصحاب السلطة ممارسة سلطاتهم لضمان تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد الشعب لكي لا يتعرض أي أحد منهم للاضطهاد والظلم بأية حالة من الأحوال.

7. يجب على أفراد الشعب ممارسة حق الحرية في التعبير لإصلاح حكام لا يتمكنون من أداء واجباتهم وفق مبادئ النظام السياسي في الإسلام.

5. يجب الاهتمام بالكرامة الإنسانية من قبل الدولة التي تدير شؤونها وفق النظام السياسي في الإسلام إضافة إلى اتخاذ خطوات تجاه توقف ممارسة انتهاكات حقوق الإنسان.

6. إنه من الضروري أن تتم إدارة كافة شؤون الدولة وفق المبادئ الأساسية التي ذكرها الدكتور وهبة الزحيلي للنظام السياسي في الإسلام والتي تعتبر توجيهات سامية

وإرشادات بناءة للحكام الذين يقومون بإدارة شؤون حكوماتهم في الدول المختلفة لاسيما الدول الإسلامية التي تواجه تحديات كبيرة بسبب عدم الاهتمام بالمبادئ الأساسية للنظام السياسي بشكل تام في هذا العصر العولمي.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License